



رقم | الضرائب على الشركات الأجنبية في روسيا ملخص شهري | 1

زيادة رأس المال المصرح به للمنظمة على حساب الأرباح
المحتجزة للمشاركين الأجانب من السنوات السابقة

كيف تقوم روسيا بتغيير التشريع الضريبي فيما يتعلق
بالإجراءات غير الودية للدول الأجنبية

التسهيلات الضريبية في روسيا: قطاع تكنولوجيا
المعلومات

نسخة باللغة

- الروسية
- الفرنسية
- الصينية
- العربية
- الإنجليزية
- الإسبانية

قائمة المراجعة: كيف يمكن لشركة تكنولوجيا المعلومات
الحصول على اعتماد الدولة في مجال تكنولوجيا
المعلومات

يونيو

2024

تقديم البيانات المالية من قبل شركة أجنبية خاضعة
للعقوبات



الزملاء الأعزاء!

في قسم "الممارسات الضريبية" قام فريقنا بتحليل قرارات المحكمة التاريخية بشأن مسألة زيادة رأس المال المصرح به لمنظمة ما على حساب الأرباح المحتجزة للمشاركين الأجانب من السنوات السابقة. لقد قمنا بإعداد إحصائيات الممارسة القضائية في روسيا على مدار 20 عامًا الماضية في هذه الفئة من النزاعات كما تحدثنا عن الخبرة الدولية في هذا المجال.

وكذلك يحلل مراجعة التغييرات المحتملة في التشريعات الروسية في المستقبل القريب. على وجه الخصوص تهدف المبادرات الأخيرة إلى تشديد شروط تطبيق تسهيلات تكنولوجيا المعلومات من قبل المستثمرين الأجانب وبالتالي أصبح هذا الموضوع مرة أخرى ذا صلة بالشركات الروسية بمشاركة أجنبية. اقرؤوا عن الشروط الأساسية لتطبيق التسهيلات الضريبية والتغييرات التشريعية القادمة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مقال "التسهيلات الضريبية في روسيا: قطاع تكنولوجيا المعلومات". في الجزء الأخير من المراجعة نشارك الإرشادات العملية حول كيفية تقديم البيانات المالية إلى الشركات الأجنبية الخاضعة للسيطرة بموجب العقوبات وكيفية الحصول على اعتماد تكنولوجيا المعلومات لأغراض تطبيق التسهيلات الضريبية. نأمل أن يصبح ملخصنا بمثابة مساعد معلومات لكم ولعملكم.

مع جزيل الشكر والامتنان

،كيريل باباييف،

رئيس مركز التنسيق الوطني

إنكم تحملون بين أيديكم العدد الأول من المراجعة الدورية المخصصة لقضايا الضرائب وتنظيم مكافحة العقوبات لأنشطة الشركات الأجنبية في روسيا.

ظهرت فكرة إنشاء المراجعة إلى حد كبير بسبب الأجندة الإخبارية المكثفة في السنوات الأخيرة. وفي عام 2024م واصلت دول مجموعة السبع (G7) سياسة العقوبات الأحادية الجانب ضد روسيا. مع الأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة شهدت تشريعات روسيا الاتحادية تغييرات كبيرة. على الرغم من رغبة الغرب في عزل روسيا والحد من التعاون بين روسيا والعالم إلا أنه مستمر ويتطور ولذلك أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الشركات بمراقبة كافة التغييرات التشريعية من أجل تجنب الأخطاء المختلفة.

قمنا في هذا العدد بتلخيص النتائج الأولى لعام 2024م في مجال التشريع الضريبي الروسي. ولا محالة منه كانت التغييرات الرئيسية تتعلق بالردود على الخطوات غير الودية للدول الأجنبية. في المادة الرائدة للعدد تطرقنا إلى مسألة تعليق عدد من المعاهدات الدولية في روسيا والفروق الدقيقة في تطبيق الاستثناءات كما تحدثنا عن تعديلات التشريعات المتعلقة بالتسعير التحويلي وإدخال مفهوم secondary TP adjustment.

محتوى:

1. زيادة رأس المال المصرح به للمنظمة على حساب الأرباح المحتجزة
للمشاركين الأجانب من السنوات السابقة _____ 4
2. كيف تقوم روسيا بتغيير التشريع الضريبي فيما يتعلق بالإجراءات غير
الودية للدول الأجنبية _____ 12
3. التسهيلات الضريبية في روسيا: قطاع تكنولوجيا المعلومات _____ 21
4. قائمة المراجعة: كيف يمكن لشركة تكنولوجيا المعلومات الحصول على
اعتماد الدولة في مجال تكنولوجيا المعلومات _____ 24
5. تقديم البيانات المالية من قبل شركة أجنبية خاضعة للعقوبات _____ 26
6. الإعلان عن العدد القادم _____ 28





الممارسة الضريبية

في عام 2023م كانت إحدى فئات النزاعات الضريبية الأكثر إثارة للاهتمام هي نظر المحاكم في مسألة ما إذا كانت الزيادة في رأس المال المصرح به للمنظمة على حساب الأرباح المحتجزة للمشاركين الأجانب من السنوات السابقة تخضع للضريبة. تم رفض مطالبات جميع الشركات الثلاث التي رفعت إلى المحكمة بشأن هذه الفئة من النزاعات. ومع ذلك وضعت المحكمة العليا في روسيا الاتحادية أخيراً حداً لهذا النزاع.

سبب النزاعات

القانون الاتحادي رقم 251 - القانون الاتحادي بتاريخ 29/07/2018م «بشأن التعديلات على قانون روسيا الاتحادية «بشأن تنظيم أعمال التأمين في روسيا الاتحادية» (المشار إليه فيما يلي باسم «القانون الاتحادي رقم 251- القانون الاتحادي المؤرخ بتاريخ 29/07/2018م») غيرت المتطلبات إلى الحد الأدنى لرأس المال المصرح به لمؤسسات التأمين.

قامت بعض مؤسسات التأمين بمشاركة أجنبية بزيادة رأس مالها المصرح به باستخدام الأرباح المحتجزة للمشاركين الأجانب من السنوات السابقة.

واستناداً إلى نتائج عمليات التدقيق المكتبي تم تحميل هذه الشركات المسؤولية عن الفشل غير القانوني في حجب وتحويل مبلغ ضريبة دخل الشركات على الدخل المدفوع إلى المنظمات الأجنبية. لم يوافق عدد من منظمات التأمين (الشركات ذات المسؤولية المحدودة «سوفكومبانك للتأمين على الحياة»، شركة مساهمة «إي آر في») على فرض رسوم إضافية على الضرائب من المصدر واستأنفت أمام محكمة التحكيم في موسكو طلباً لإبطال قرار مصلحة الضرائب.

حكاية المسألة الخبرة الأجنبية

في عام 1920م نظرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في قضية «Eisner v. Macomber» التي نظرت في مسألة ما إذا كان مساهم الشركة يحصل على دخل عند زيادة رأس المال المصرح به من الأرباح المحتجزة للسنوات السابقة.

وترتبط ملابسات هذا النزاع بأنه عندما تمت زيادة رأس المال المصرح به لشركة النفط Standard Oil حصلت المساهم فيها السيدة ماكومبر على 1100 سهم إضافي بقيمة اسمية تبلغ حوالي 20 ألف دولار أمريكي. وجاءت الزيادة في رأس المال المصرح به بسبب الأرباح المتراكمة لدى الشركة والتي لم يتم توزيعها على المساهمين في الفترات السابقة.

وبما أن القانون في الولايات المتحدة الأمريكية ينص صراحة على أن أرباح الأسهم هي دخل فإن مسألة ما إذا كانت الضريبة مطلوبة هي مسألة مثيرة للنزاع.

في هذه القضية تم تقسيم آراء القضاة بنسبة 5 إلى 4. ووجدت الأغلبية أن المساهم ليس لديه دخل بموجب التعديل السادس عشر لأن المساهم لم يتلق فعلياً أموالاً نقدية أو ممتلكات أخرى واحتفظ بنفس الحصة المتناسبة من ملكية الشركة التي كان يملكها المساهمين قبل توزيع الأرباح.

وقد أعرب القاضي برانديز عن عدم الاتفاق مع هذا الموقف حيث أشار، معرباً عن رأي مخالف إلى أنه ضمن معنى التعديل السادس عشر كان هناك دخل بالتأكيد لأن التعديل السادس عشر ينص على فرض الضرائب على الدخل من أي مصدر. بمعنى آخر كانت فكرة واضعي التعديل هي أن كل ما يمكن اعتباره دخلاً بشكل معقول يجب اعتباره دخلاً.

تم دعم رأي القاضي برانديز لاحقاً من قبل قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في منازعات أخرى مماثلة لم تعد في صالح دافعي الضرائب (United States v. Phellis, Rockefeller v. United States 257 U.S. 176 (1921) Cullinan v. Walker 262 U.S. 134 (1923)).

في الوقت الحالي في العديد من الولايات القضائية الأجنبية يتم تنظيم المشكلة قيد النظر بشكل مباشر في التشريعات الضريبية الوطنية. على سبيل المثال، في فرنسا¹ تنص المادة 109 من قانون الضرائب بشكل مباشر على أنه لا يتم الاعتراف بأرباح المنظمة على أنها موزعة إذا تم إرسالها إلى احتياطي أو لزيادة رأس المال المصرح به.

وهذا النهج لا يعني الإعفاء الضريبي الكامل. إن الزيادة في حصة المشارك على حساب الأرباح المحتجزة ستكون مؤهلة ككسب رأسمالي في وقت بيع حصة المشاركة أو تصفية الشركة باستخدام إجراء ضريبة الدخل المناسب.

وفي الوقت نفسه هناك أمثلة على الولايات القضائية التي تم فيها على المستوى التشريعي فرض حظر على الزيادة المباشرة في رأس المال المصرح به للشركة على حساب الأرباح المحتجزة. على وجه الخصوص، في أوزبكستان² وفقاً لأحكام التشريع المدني، تتم الزيادة في رأس المال المصرح به «على حساب مساهمات المشاركين في الشركة». وبالتالي قبل زيادة رأس المال المصرح به، يجب أن تصبح الأرباح المحتجزة للمنظمة ملكاً للمشاركين فيها أي أن يتم توزيعها. في وقت التوزيع يحصل المشارك على دخل في شكل أرباح خاضعة للضريبة وفقاً لقواعد التشريع الضريبي الوطني أو المعاهدات الضريبية الدولية.

¹ https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000006302651/1979-07-01

² <https://kadrovik.uz/uz/question/5130?ysclid=lvwjui59jk97737322>

الخبرة الروسية

في التشريع الضريبي الروسي يتم الاعتراف بزيادة رأس المال المصرح به للمنظمة على حساب الأرباح المحتجزة للمشاركين - المنظمات الروسية وفقاً للفقرة الفرعية 15 من الفقرة 1 من المادة 251 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية كدخل معفى من ضريبة دخل الشركات. وفي هذا الصدد تنشأ الخلافات حول هذه المسألة في معظمها إذا كان المشاركون في الشركة أفراداً أو منظمات أجنبية.



تم النظر في هذه النزاعات بشكل غامض من قبل السلطات المالية والمحاكم:

02

الموقف رقم 2.

الدخل من الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم في رأس المال المصرح به على حساب الأرباح المحتجزة ينشأ في تاريخ الاستلام الفعلي للأموال من بيعها.

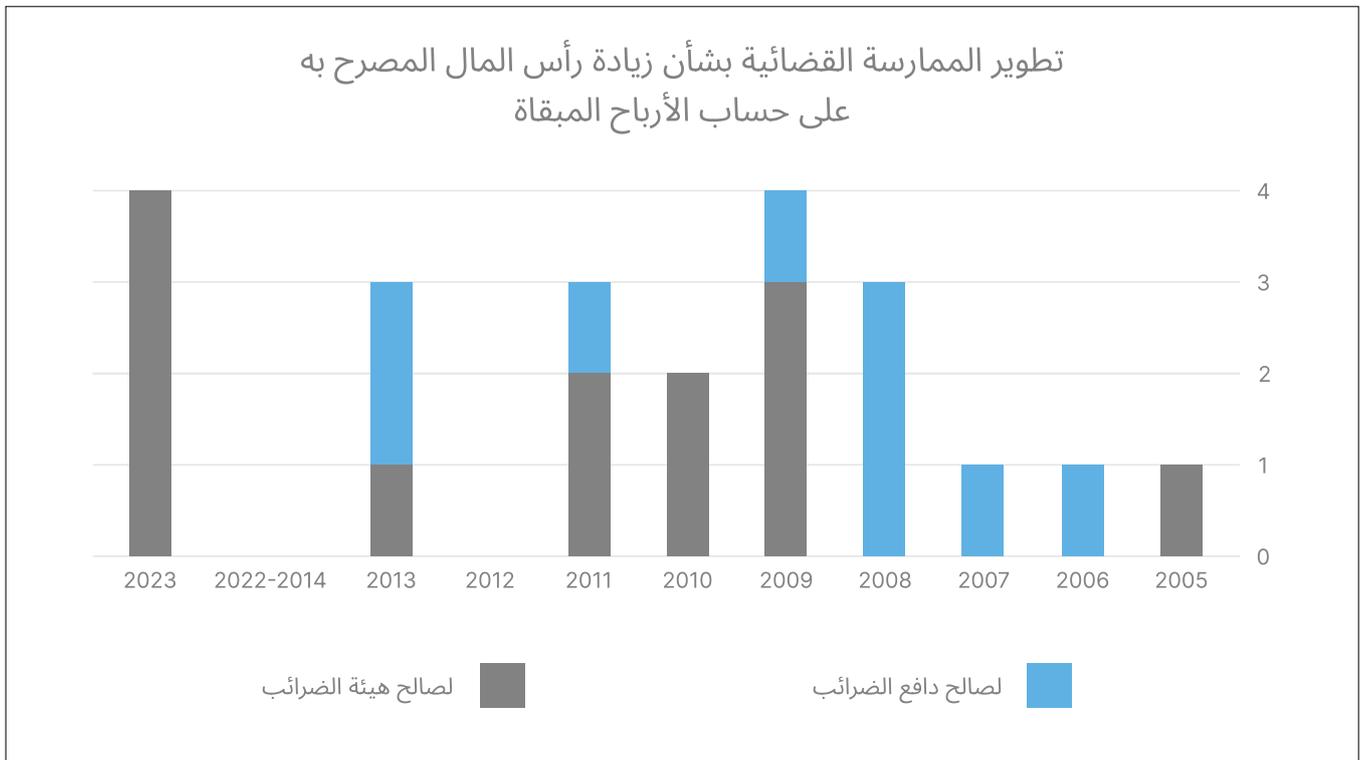
01

الموقف رقم 1.

الدخل من الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم في رأس المال المصرح به على حساب الأرباح المحتجزة ينشأ في تاريخ تسجيل الزيادة في رأس المال المصرح به؛

من الجدير بالذكر أن محكمة التحكيم العليا في روسيا الاتحادية في أوقات مختلفة التزمت بالموقفين الأول والثاني.

يتم عرض تاريخ تطور الممارسة القضائية بشأن مسألة فرض الضرائب على زيادة رأس المال المصرح به على حساب الأرباح المحتجزة مع مراعاة هذين الموقفين في الرسم البياني أدناه.



وكما يتبين من الرسم البياني حتى عام 2011م تقلبت الممارسة بين الموقفين رقم 1 ورقم 2. في عام 2011م تحدثت محكمة التحكيم العليا في روسيا الاتحادية لصالح الهيئات الضريبية³ ولكن بالفعل في عام 2013م تغير الوضع القانوني للمحكمة العليا لصالح دافعي الضرائب⁴. توصلت محكمة التحكيم العليا في روسيا الاتحادية إلى استنتاج مفاده أنه لا يوجد دخل ناتج عن الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم حتى يمارس المشاركون في الشركة أي حقوق ملكية. وضع حكم محكمة التحكيم العليا في روسيا الاتحادية في عام 2013م حداً لهذه الفئة من النزاعات لفترة طويلة من الزمن - حتى عام 2023م.

³ قرار محكمة التحكيم العليا في روسيا الاتحادية بتاريخ 26 أبريل / نيسان لعام 2011م رقم محكمة التحكيم العليا - 5515/11 في القضية رقم A78-928/2010

⁴ قرار محكمة التحكيم العليا في روسيا الاتحادية بتاريخ 11 أكتوبر / تشرين الأول لعام 2013م رقم محكمة التحكيم العليا - 13599/13 في القضية رقم A41-34018/2012

جولة جديدة من النزاعات في عام 2023م

وفي عام 2023م نظرت المحاكم ثلاث قضايا في هذه الفئة من المنازعات لصالح هيئة الضرائب.

تتلخص الحجج الرئيسية لدافعي الضرائب والمحاكم في ما يلي:

موقف المحكمة

موقف دافعي الضرائب

1. إن استيفاء دافعي الضرائب لمتطلبات قانون التأمين هو مسؤولية شركات التأمين؛

2. إن الهدف من زيادة رأس المال المصرح به ليس مهما لتقييم مشروعية قرار هيئة الضرائب حيث أن أساس تقديم المسؤولية كان الفشل غير القانوني في حجب وتحويل الضريبة من المصدر

تم تنفيذ الزيادة في رأس المال المصرح به من أجل الامتثال لمتطلبات قانون روسيا الاتحادية المؤرخ في 27/11/1992م رقم 1-4015 «بشأن تنظيم أعمال التأمين»⁵ (المشار إليه فيما يلي باسم «القانون في أعمال التأمين»).

1. إن الزيادة في رأس المال المصرح به لم تتم على حساب الأموال الخاصة بل على حساب الأرباح المبقاة من السنوات السابقة للشركة؛⁶

2. نتيجة لاعتماد الجمعية العامة للشركة ذات المسؤولية

تمت الزيادة في رأس المال المصرح به على حساب أموال دافعي الضرائب الخاصة (على حساب ممتلكات الشركة ذات المسؤولية المحدودة) حيث أن الأرباح المحتجزة قبل توزيعها هي ملك للشركة نفسها وليس للمشاركين فيها.

⁵ وقد ذكر دافعوا الضرائب هذه الحجة في حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة "سوفكومبانك للتأمين على الحياة" (رقم A40-272044/22-183-5166)، الشركة

المساهمة "إي إر في" (رقم A40-211798/22-154-2864)

⁶ قضية الشركة المساهمة "إي آر في" (رقم A40-211798/22-154-2864 N°)

المحدودة (أو المشارك الوحيد) قراراً بزيادة رأس المال المصرح به على حساب الأرباح المبقاة للشركة ذات المسؤولية المحدودة فإن التزامات (تنفيذ الحقوق) يتم استيفاء المشاركين على حساب ممتلكات الكيان القانوني - يتم الدفع على حساب طرف ثالث (الشركة ذات المسؤولية المحدودة) زيادة في القيمة الاسمية لحصة المشارك (دافع الضرائب) والتي يتم تنفيذها لصالح ومصلحة دافعي الضرائب - فرد وموجب المادة 211 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية هو الدخل الذي يتلقاه دافع الضرائب - فرد عينياً⁷.

⁷ قضية الشركة ذات المسؤولية المحدودة «سوفكومبانك للتأمين على الحياة» (N° 183-5166-22/2044-272044-A40)

وفقاً للفقرة 28 من التعليقات على الفقرة 3 من المادة 10 من الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الضرائب على الدخل ورأس المال قد تشمل المدفوعات التي تعتبر أرباحاً ليس فقط توزيعات الأرباح التي تقررها الاجتماعات السنوية للمساهمين ولكن كذلك مدفوعات نقدية أو إضافية في شكل أسهم ومكافآت وأرباح تصفية الشركة بالإضافة إلى التوزيعات الخفية للأرباح. ويمكن سداد هذه المدفوعات من الأرباح الحالية وكذلك من الاحتياطيات بما في ذلك أرباح السنوات السابقة.

عندما يتم زيادة رأس المال المصرح به على حساب ممتلكات دافعي الضرائب لا يتم توزيع الأرباح (دفع أرباح) لصالح المشاركين الأجانب.

1. بالنسبة للمشاركين الأجانب في الشركة فإن الأرباح المحتجزة للسنوات السابقة للشركة هي دخل الشركات الأجنبية والتي تخلصت منها الشركات الأجنبية من خلال زيادة القيمة الاسمية لأسهمها في رأس المال المصرح به للشركة؛

2. مع الأخذ في الاعتبار أن المساهم في الشركة قرر زيادة رأس المال المصرح به على حساب الأرباح المحتجزة للسنوات السابقة فقد زاد حجم القيمة الاسمية

لا يولد المشاركون الأجانب دخلاً لأن الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم في شركة ذات مسؤولية محدودة لا تولد فوائد اقتصادية للمشاركين فيها.

للسهم وبالتالي تغيرت حقوق ملكية الشركة الأجنبية للأمر الذي هو الدخل الذي يتلقاه المساهم الوحيد في الشركة عينيًا (البند 1 من المادة 287، الفقرة الفرعية 2 من الفقرة 1 من المادة 309 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية).

1. عندما يكون المستفيدون من الدخل من مصادر في روسيا الاتحادية منظمات أجنبية يتم تحديد إجراءات فرض الضريبة على هذا الدخل بموجب المادتين 309 - 310 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية على التوالي المادة 251 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية في القضية قيد النظر لا يخضع للتطبيق؛

2. عند مقارنة التشريع المطبق عند تحديد الدخل عند زيادة رأس المال المصرح به على حساب الأرباح المحتجزة للسنوات السابقة بمنظمة روسية أو أجنبية لا يحدث تمييز ولكن تنفيذ الاتفاقية الدولية الذي بموجب الفقرة 4 من المادة 15 من دستور روسيا الاتحادية يعد جزءًا لا يتجزأ من النظام القانوني في روسيا الاتحادية.

عند تحديد القاعدة الضريبية للدخل الذي يتلقاه مساهم مقيم في دولة أجنبية عند توزيع ممتلكات منظمة تمت تصفيتها فإن الفرق بين الممتلكات المستلمة وتكلفة الأسهم المدفوعة فعليًا من قبل المساهم بغض النظر عن طريقة الدفع هو مأخوذ في الاعتبار.

تنطبق أحكام الفقرة الفرعية 15 من الفقرة 1 من المادة 251 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية على المشاركين الأجانب في الشركة نظرًا لعدم تطبيق هذه القاعدة من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية على المشاركين الأجانب في شركة محدودة شركة المسؤولية هي شركة تمييزية بطبيعتها وليس لديها مبررات اقتصادية كافية

يمكن أن تنشأ ضريبة الدخل مرتين: (1) عند زيادة رأس المال المصرح به (الضريبة على أرباح الأسهم)؛ (2) عندما يترك أحد المساهمين الشركة (بيع الأسهم، توزيع الممتلكات بعد التصفية).

قرار المحكمة العليا في روسيا الاتحادية في قضية «بنك مير للأعمال» - ضع حدًا لهذا الأمر وإلا سيكون هناك استمرار؟

في 15 مارس 2024م أصدرت المحكمة العليا في روسيا الاتحادية موقفها بشأن القضية قيد النظر. في حكمها⁸ في قضية الشركة المساهمة «بنك مير للأعمال» لم تغرقنا المحكمة العليا في روسيا الاتحادية في التفكير في وجود أو عدم وجود الدخل والتوزيع الخفي لأرباح الأرباح في هذه القضية موضحة بشكل مباشر أنه في الوضع قيد النظر هو «استفادة المنظمة الروسية - المساهم من الزيادة في قيمة رأس مال الشركة المساهمة بالمبلغ المقابل للزيادة في رأس المال المصرح به على حساب الأرباح المحتجزة». لكن في الوقت نفسه فإن مثل هذه المنفعة «لا تعتبر من قبل المشرع دخلاً خاضعاً للضريبة».

⁸ قرار اللجنة القضائية للنزاعات الاقتصادية بالمحكمة العليا في روسيا الاتحادية بتاريخ 15/03/2024م رقم 305-ЭС23-22721 في القضية رقم A40-243943/2022

ركزت المحكمة العليا في روسيا الاتحادية بشكل أساسي على مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية بشأن تجنب الازدواج الضريبي مشيرة إلى أن «حظر التمييز يتمثل في عدم مقبولية المواقف التي يخضع فيها دافع الضرائب لمزيد من الضرائب الشروط الضريبية المرهقة في روسيا الاتحادية بسبب وضعه الأجنبي فقط (التمييز على أساس إقامة متلقي الدخل)».

وفي الوقت نفسه لم تر الهيئة القضائية في هذه القضية أي اختلافات اقتصادية جوهرية في موقف منظمة روسية هي المساهم الوحيد في منظمة روسية أخرى وكذلك منظمة أجنبية هي المساهم الوحيد في منظمة روسية وعند اتخاذ قرار بشأن استخدام الأرباح المحتجزة من السنوات السابقة لزيادة رأس المال المصرح به في حالة عدم وجود مدفوعات وفي هذا الصدد وفقاً للمحكمة العليا في روسيا الاتحادية «لا يوجد سبب لإخضاع المساهم الأجنبي الذي احتفظ برأسمال المنظمة الروسية لضرائب أكثر إرهاقاً في الجزء المعني».

إن هذا الموقف الذي اتخذته المحكمة العليا في روسيا الاتحادية طال انتظاره لجميع دافعي الضرائب بمشاركة أجنبية ويهدف إلى تذكير السلطات المالية والمحاكم الدنيا مرة أخرى بمبدأ مهم للضرائب الدولية مثل مبدأ عدم التمييز. وقد أثرت بالفعل على قرار محكمة التمييز في قضية الشركة المساهمة «إي آر في» والذي صدر لصالح دافعي الضرائب⁹.

وفي الوقت نفسه يظل السؤال مفتوحاً: هل ينطبق هذا الموقف على المعاملات التي تشمل مساهمين من بلدان «غير صديقة» والتي تم تعليق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي معها؟ سوف يظهر الوقت.

⁹ قرار محكمة التحكيم لمقاطعة موسكو بتاريخ 02/04/2024م رقم 05-24848/2023 في القضية رقم A40-211798/2022



كيف تقوم روسيا بتغيير التشريع الضريبي فيما يتعلق بالإجراءات غير الصديقة للدول الأجنبية

ستناقش المقالة التغييرات الرئيسية في التشريع الضريبي في روسيا الاتحادية المعتمد فيما يتعلق بالإجراءات غير الصديقة للدول الأجنبية. سيتناول الجزء الأول مسألة تعليق المعاهدات الدولية في روسيا الاتحادية والفروق الدقيقة في تطبيق الاستثناءات. وفي الجزء الثاني سندرس التعديلات على تشريعات التسعير التحويلي وإدخال مفهوم تعديل secondary TP adjustment. ويخصص الجزء الثالث لإدخال ضريبة الاستقطاع على الخدمات داخل المجموعة والمخاطر المحتملة للازدواج الضريبي إلى جانب تطبيق قواعد جديدة للتسعير التحويلي.

منذ أكثر من عامين تم تشديد نظام العقوبات من جانب الدول غير الصديقة تجاه روسيا. الشركات الأجنبية تغادر السوق الروسية ويتم تجميد الاستثمارات الأجنبية ويتم إنهاء العقود. وفي مثل هذه الظروف كان اتجاه «الحماية الضريبية» من جانب روسيا مجرد مسألة وقت. على سبيل المثال، هل يمكن للاتفاقيات الضريبية مع الدول غير الصديقة أن تستمر في العمل في مثل هذه الظروف الدولية غير المواتية لروسيا؟

وفي النصف الثاني من عام 2023م اتخذت روسيا خطوات جادة لتغيير التنظيم القانوني مع الدول غير الصديقة. سننظر في هذه الإجراءات في مادتنا.

إيقاف تنفيذ الاتفاقيات الدولية

الأساس المنطقي التنظيمي

بموجب مرسوم رئيس روسيا الاتحادية بتاريخ 8 أغسطس 2023م رقم 585 «بشأن إيقاف تنفيذ صلاحية من قبل روسيا الاتحادية بعض أحكام المعاهدات الدولية لروسيا الاتحادية بشأن القضايا الضريبية» (المشار إليه فيما يلي باسم «المرسوم») تأثير المواد من 5 إلى 22 و24 من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (المشار إليها فيما يلي باسم «اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي») بين روسيا الاتحادية وعدد من الدول الأجنبية.

يتم إيقاف تنفيذ اتفاقيات الازدواج الضريبي مع الدول التالية: أستراليا، النمسا، ألبانيا، بلجيكا، بلغاريا، بريطانيا العظمى، المجر، ألمانيا، اليونان، الدنمارك، أيرلندا، أيسلندا، إسبانيا، إيطاليا، كندا، قبرص، كوريا الجنوبية، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا الشمالية، مالطا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنلندا، فرنسا، كرواتيا، الجبل الأسود، التشيك، سويسرا، السويد، اليابان.

وفقاً للفقرة 4 من المرسوم ومذكرات وزارة خارجية روسيا الاتحادية المرسله إلى الدول الأجنبية المعنية تم تعليق أحكام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي اعتباراً من 8 أغسطس 2023م حتى تقوم هذه الدول الأجنبية بإزالة انتهاكات القانون الشرعي المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح لروسيا الاتحادية وحقوق مواطنيه والكيانات القانونية أو حتى إنهاء اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بروسيا الاتحادية.

تم إيقاف تنفيذ الواد التالية:

- الوكالة الدائمة؛
- الربح من الأنشطة التجارية؛
- الشحن الدولي؛
- الأرباح؛
- النسب المئوية؛
- الدخل من العقارات؛
- الدخل من بيع العقارات والممتلكات المنقولة؛
- الدخل من حقوق النشر والتراخيص؛
- الدخل من العمل المأجور؛
- خدمات شخصية مستقلة؛
- أنعاب المدراء؛
- الخدمة الحكومية؛
- المعاشات التقاعدية؛
- الفنانين والرياضيين؛
- المعلمون والعلماء والطلاب والمتدربون؛
- مصدر دخل آخر؛
- ملكية؛
- عدم التمييز.

تبقى المواد التالية سارية:

- إزالة الازدواج الضريبي؛
- تبادل المعلومات؛
- إجراءات الاتفاق المتبادل؛
- موظفو البعثات الدبلوماسية والموظفون القنصليون.

يتم فرض الضرائب على الدخل الذي يتلقاه سكان الدول الأجنبية المذكورة أعلاه من مصادر في الاتحاد الروسي اعتباراً من 8 أغسطس 2023م وفقاً لأحكام قانون الضرائب في روسيا الاتحادية (أي بطريقة «عامّة» وفقاً مع المواد 246 و 247 و 309 و 310 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية)¹⁰.

¹⁰ خطابات وزارة المالية في الاتحاد الروسي بتاريخ 14/08/2023م رقم 03-08-13/76470، خطاب دائرة الضرائب الفيدرالية في روسيا بتاريخ 16/08/2023م رقم 13/10502-4-13/10-10@.

الاستثناءات

بعد ثلاثة أيام من صدور المرسوم نشرت وزارة المالية في روسيا الاتحادية معلومات على موقعها على الإنترنت أنه عند دفع الدخل في شكل فوائد لوكالات ائتمان التصدير الموجودة في البلدان غير الصديقة وكذلك المنظمات العاملة في الأنشطة المصرفية وفقاً لقانون الذاتي والتي كانت معفاة سابقاً من الضريبة عند المصدر (أو طبقت معدل ضريبة مخفضاً عند المصدر) وفقاً للمعاهدات الضريبية الدولية لروسيا والتي تم إيقاف تنفيذ صلاحيتها بموجب المرسوم يحق لوكلاء الضرائب الاستمرار في عدم القيام بذلك حساب دخل الفوائد وعدم حجه أو حجب الضريبة عند المصدر بمعدل مخفض بشرط توفر مثل هذه المنظمات (الوكالات) الأجنبية التي لها الحق الفعلي في الدخل المستلم.

في نوفمبر 2023م تم اعتماد القانون الاتحادي رقم 539 المؤرخ 27/11/2023م - القانون الاتحادي "بشأن تعديلات الجزأين الأول والثاني من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية وبعض القوانين التشريعية في روسيا الاتحادية والاعتراف بأنها غير صالحة لبعض أحكام القوانين التشريعية في روسيا الاتحادية" (المشار إليها فيما يلي باسم - "القانون الاتحادي رقم 539"). يمكن تمثيل الاستثناءات التي يقدمها القانون الجديد بالخوارزمية المبسطة التالية:

ف:

يستمر تطبيق المواد المتعلقة من معاهدة الازدواج الضريبي على أنواع الدخل التالية:

- الفوائد المدفوعة لوكالات ائتمان التصدير والمنظمات المصرفية؛
- الدخل من توفير / استخدام نتيجة النشاط الفكري على القنوات التلفزيونية وكذلك حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والدراية والتصاميم الصناعية وما إلى ذلك؛
- الدخل من تأجير الطائرات؛
- الدخل من بيع أو تأجير السفن البحرية؛
- الدخل من النقل الدولي.

إذا:

- الإعفاء من ضريبة الاستقطاع (أو المعدلات المخفضة) المطبقة على العقد الذي تم إبرامه قبل اعتماد المرسوم، و
- الدخل المدفوع خلال الفترة من 8 أغسطس 2023م إلى 31 ديسمبر 2025م، و
- الشركة الأجنبية ليست مترابطة مع الشركة الروسية، و
- المنظمة الأجنبية هي المالك المستفيد وأكدت حقها الفعلي في الدخل المستلم بالطريقة المنصوص عليها في المادة 312 من قانون الضرائب للاتحاد الروسي،

الميزات المختارة

ومن الجدير بالذكر أنه في بعض الحالات ترتبط العواقب الضريبية على دافعي الضرائب الروس على وجه التحديد بالوجود الرسمي لاتفاقية الازدواج الضريبي. على وجه الخصوص، تنص الفقرة 7 من المادة 1-25.13 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية على أن الشركة الأجنبية الخاضعة للسيطرة معفاة من الضرائب إذا كانت موجودة في دولة أبرمت معها روسيا معاهدة دولية بشأن المسائل الضريبية. بما أن اتفاقيات الازدواج الضريبي المتعلقة لا تعتبر منتهية فيجب اعتبار الشرط المنصوص عليه في المادة أعلاه متحققاً.

بالإضافة إلى ذلك يجب الانتباه إلى بعض الفروق الدقيقة في مجال النقل الدولي وخدمات الشحن

وفقاً للفقرة الفرعية 8 من الفقرة 1 من المادة 309 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية يشمل دخل منظمة أجنبية خاضعة لضريبة الدخل المحتجزة عند مصدر الدفع في روسيا الاتحادية الدخل من النقل الدولي. النقل الدولي يعني أي نقل عن طريق البحر أو النهر أو الطائرات أو السيارات أو السكك الحديدية باستثناء الحالات التي يتم فيها النقل حصرياً بين مراكز تقع خارج روسيا الاتحادية.

وفي الوقت نفسه لا يتم تضمين الدخل الناتج عن تقديم خدمات الشحن (خدمات تنظيم تسليم البضائع) في الدخل من النقل الدولي.

تشير وزارة المالية في روسيا الاتحادية إلى أنه في الحالات التي يتم فيها دفع الدخل من النقل الدولي من خلال شركات شحن ليست شركات نقل وقد يشمل هذا الدخل بالإضافة إلى ذلك أجر الوسيط أو تكلفة الخدمات الأخرى التي يقدمها وكيل الشحن. وفي هذا الصدد، من الضروري تحديد المبلغ الفعلي لكل نوع من الدخل في إجمالي مبلغ الدفع وتحديد العواقب الضريبية المقابلة¹¹.

¹¹ خطاب من وزارة المالية الروسية بتاريخ 26/02/2024م رقم 03-08-05/16315.

ويترتب على هذه التوضيحات أنه لهدف فرض الضرائب على دخل منظمة أجنبية تتعلق بالنقل الدولي من الضروري تحديد إمكانية فصل أجر الوسيط أو تكلفة الخدمات الأخرى التي يقدمها وكيل الشحن عن هذا الدخل.

ما الذي يجب على الشركات الانتباه إليه؟

تحليل المدفوعات التي تقدمها الشركة للتغيرات في الضرائب. من الممكن أن يتم تعويض العواقب السلبية للازدواج الضريبي بالكامل من خلال تطبيق الإعفاء الضريبي أو الخصم؛



تحديد ما إذا كان الملتقي الفعلي للدخل قد تم تحديده بشكل صحيح. النظر في خيار تحويل المدفوعات إلى متلقي آخر للدخل موجود في بلد صديق؛



استخدام الاستثناءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم 539 بحذر خاص حيث أن تطبيقها بشكل غير صحيح قد يؤدي إلى تحميل وكيل الضرائب المسؤولية؛



أي تغييرات في هياكل المعاملات وميزات التسوية والتسعير والجوانب الأخرى للمعاملات ستخضع لاهتمام وثيق. ويمكن لهيئة الضرائب تحليلها للحصول على مزايا ضريبية غير مبررة؛



تقييم المخاطر المالية المرتبطة بالطلبات المحتملة من قبل الأطراف المقابلة الأجنبية لتنفيذ بنود «gross-up» بموجب العقود المبرمة.

التغييرات في جزء التسعير التحويلي

توسع كبير في متطلبات الإفصاح عن المعلومات

فيما يتعلق بتوثيق التسعير التحويلي: تم توضيح محتواه فيما يتعلق بالمعاملات الخاضعة للسيطرة. وبالتالي فمن الضروري أن تعكس المعلومات التالية:

- ظائف أطراف المعاملة والأصول التي يستخدمونها والمخاطر التجارية التي يتحملونها وما إلى ذلك؛
- معلومات موسعة عن الطرف المقابل الأجنبي (معلومات عن الدخل / المصروفات، عدد الموظفين، قيمة الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة)؛
- وثائق تسجيل كيان أجنبي، معلومات عن الممثلين؛
- تحليل الشروط التجارية والمالية للمعاملة الخاضعة للسيطرة والتي تتم وفقا للمادة 105.5 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية؛
- وصف التعديلات لضمان الدرجة المطلوبة من المقارنة بين الشروط المالية و (أو) التجارية للمعاملة الخاضعة للسيطرة والمعاملات المماثلة (المنظمات).

أثرت التغييرات الكبيرة كذلك على التسعير التحويلي. دعونا نفكر في أهمها.

توسيع معايير الاعتماد المتبادل

تتوسع قائمة أسباب الاعتراف بالأشخاص على أنهم مترابطون. وعلى وجه الخصوص، يُقترح كذلك الاعتراف بالأشخاص التاليين كأشخاص مترابطين:

- الشخص المسيطر والشركة الأجنبية الخاضعة لسيطرته؛
- الشركات الأجنبية الخاضعة لسيطرة نفس الأشخاص الخاضعين للسيطرة؛
- المنظمات التي يمتلك الفرد فيها حصة تزيد عن 25% (أو لديه هيئة تعيين هيئة تنفيذية واحدة للمنظمة أو تعيين ما لا يقل عن 50% من تكوين هيئة تنفيذية جماعية أو مجلس إدارة) ومنظمة أخرى يتمتع فيها الفرد بالحصة المذكورة أعلاه من المشاركة أو الهيئة.

القيمة المتوسطة للفاصل الزمني لسعر السوق

تم إلغاء آلية تعديل التكلفة إلى النطاق الأقصى/الأدنى لأسعار السوق. ومع ذلك، يتم تعديل القاعدة الضريبية بعد فحص التسعير التحويلي بناءً على القيمة المتوسطة.

وفي الوقت نفسه، يُمنح دافع الضرائب الحق في عدم تطبيق القيمة المتوسطة عند إجراء تعديلات مستقلة على الأسعار باستخدام أي طريقة تسعير تحويلي ضمن النطاق السعري للسوق.

عقوبات جديدة لمخالفات التسعير التحويلي وزيادة العقوبات الحالية

للشركات الذين ليسوا مقيمين ضريبيين في روسيا الاتحادية.

ويشدد مشروع القانون بشكل كبير العقوبات على الانتهاكات في مجال التسعير التحويلي. ومن المهم ملاحظة أن التغييرات تنطبق فقط على المعاملات الخاضعة للسيطرة عبر الحدود.

تمت زيادة العقوبات لعدم السداد أو السداد غير الكامل من قبل دافعي الضرائب لمبالغ الضريبة نتيجة للتطبيق للأغراض الضريبية في المعاملات الخاضعة للسيطرة ذات الشروط التجارية و (أو) المالية التي لا يمكن مقارنتها بالشروط التجارية و (أو) المالية المعاملات بين الأشخاص الذين لا يعتمدون على بعضهم البعض.

كما تم رفع العقوبات على الفشل في تقديم جميع أنواع تقارير التسعير التحويلي (إخطارات المعاملات الخاضعة للسيطرة والوثائق والتقارير عبر البلاد) أو تقديم معلومات غير صحيحة في مثل هذه التقارير.

وتمت زيادة مبالغ الغرامات على بعض المخالفات 10 وحتى 20 مرة. لذلك، على وجه الخصوص، تمت زيادة غرامة عدم تقديم إخطار بشأن مجموعة شركات دولية من 50 ألف روبل إلى 500 ألف روبل؛ وزادت غرامة عدم تقديم تقرير قطري من 100 ألف روبل إلى مليون روبل. لعدم تقديم إشعار بشأن المعاملات الخاضعة للسيطرة - من 5 آلاف روبل إلى 100 ألف روبل.

بالإضافة إلى ذلك من الثابت أنه إذا كان من المستحيل تقديم البيانات المالية في وقت واحد مع وثائق التسعير التحويلي فيجب تقديم البيانات المالية في موعد لا يتجاوز 12 شهرًا من نهاية السنة المالية التي اكتملت فيها المعاملة الخاضعة للسيطرة.

فيما يتعلق بالإخطار بالمعاملات الخاضعة للسيطرة: تتوسع قائمة الإفصاحات عن المعلومات الإلزامية في الإخطار بالمعاملات الخاضعة للسيطرة. الآن فيما يتعلق بمعاملات السلع من الضروري تقديم معلومات عن شروط المعاملات (بما في ذلك أساس توريد السلع، تاريخ نقل الملكية، تاريخ الاعتراف بالدخل / النفقات) والطرق المستخدمة ومصادر المعلومات المتعلقة بالمعاملات المماثلة.

بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للسلع التي تشكل جزءًا من مجموعة منتجات واحدة أو أكثر بموجب الفقرة 5 من المادة 105.14 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية يجب أن يشير الإخطار إلى معلومات حول معاملات البيع اللاحق والشراء السابق للسلع وشروطها. وفي هذه الحالة لن يتمكن دافع الضريبة من الاعتماد على رفض الطرف ذي العلاقة الكشف عن معلومات حول سلسلة القيمة.

فيما يتعلق بالبيانات المالية للمشاركين الأجانب في مجموعة الشركات الدولية: يتم تقديم التزام لمجموعة الشركات الدولية بتقديم البيانات المالية للمشاركين فيها الذين ليسوا مقيمين ضريبيين في روسيا الاتحادية إذا كان واحد على الأقل من المجموعة تنفذ الشركات معاملات خاضعة للسيطرة مع السلع المدرجة في مجموعة واحدة أو أكثر من مجموعات المنتجات المحددة في الفقرة 5 من المادة 105.14 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية.

كما يحق للهيئة الضريبية طلب مستندات خارج نطاق تدقيق التسعير التحويلي بشأن معاملات المشاركين في المجموعة الدولية

مفهوم «secondary TP adjustment»

يتم إدخال بند يتم بموجبه اعتبار رسوم التسعير التحويلي الإضافية بمثابة دفع أرباح مخفية والتي من الضروري دفع ضريبة

الاستقطاع منها بمعدل 15%.

ولعل هذا الابتكار هو الأكثر إثارة للجدل من حيث التطبيق العملي. دعونا نفكر في موقف يتم فيه إجراء تعديل على تكلفة الخدمات داخل المجموعة بناءً على نتائج تدقيق التسعير التحويلي (يتم تحميل 15% على مبلغ التعديل كأرباح مخفية). ومع ذلك فإن التكلفة المعدلة هي كذلك في الأساس دفعة مقابل الخدمات وموجب الضريبة المقتطعة المقدمة حديثاً على الخدمات داخل المجموعة (المزيد حول ذلك أدناه) هل سيخضع التعديل لضريبة بنسبة 15% أيضاً؟ ومن الناحية النظرية ينشأ الازدواج الضريبي في مثل هذه الحالة.

ما الذي يجب على الشركات الانتباه إليه؟

تحديد قائمة المعلومات التي يجب تقديمها بشكل إضافي إلى الهيئات الضريبية كجزء من وثائق تسعير التحويل.

إجراء تحليل لمخاطر التسعير التحويلي في المعاملات الخاضعة للسيطرة لتجنب فرض غرامات متزايدة.

تقييم المخاطر الأخرى خاصة فيما يتعلق بالمعاملات باستخدام وكالات المعلومات والتسعير وكذلك المعاملات المعرضة لخطر الازدواج الضريبي.

تقييم الحاجة إلى تعديل أسعار الفائدة على المعاملات داخل المجموعة.

الضريبة لدى المصدر على الخدمات داخل المجموعة

اعتباراً من 1 يناير 2024م يشمل الدخل من المصادر في روسيا الاتحادية الدخل الذي تتلقاه منظمة أجنبية من أداء العمل وتقديم الخدمات لطرف ذي صلة في روسيا. ويخضع هذا الدخل لضريبة الدخل بمعدل 15%. سيتم تطبيق ضريبة جديدة لدى المصدر على الخدمات المشتركة بين الشركات المقدمة هذا العام ولكن سيتم دفعها للعام المقبل.

يشمل هذا الدخل الدخل في شكل مدفوعات مقابل أداء العمل (تقديم الخدمات) على أراضي روسيا الاتحادية لصالح شخص مترابط. سيتم تحديد مكان أداء العمل (تقديم الخدمات) حسب موقع المشتري أي المنظمة الروسية تدفع الدخل.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقيقة أن أحكام القانون الذي يفرض الضريبة لدى المصدر على الخدمات داخل المجموعة لا تحتوي على أي استثناءات لأنواع معينة من العمل (الخدمات). وبالتالي تنطبق الأحكام الجديدة على أي خدمات: تلك التي اعتدت عليها بالفعل (الاستشارات، القانونية، المحاسبة، وما إلى ذلك) وعلى مختلف الخدمات الأخرى (الوساطة المالية، الخدمات المصرفية وما إلى ذلك).

وتعني مثل هذه التغييرات أن النزاعات حول إعادة تصنيف الخدمات داخل المجموعة كدفع أرباح مخفية قد تصبح تدريجياً شيئاً من الماضي. جميع القضايا التي كانت الهيئات الضريبية مهتمة بها (ازدواجية الخدمات، الارتباط بأنشطة المساهمة وما إلى ذلك) عند تطبيق الفقرة 2 من المادة 309 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية لم تعد مهمة الآن - يتم فرض ضريبة على جميع الخدمات بمعدل 15%.

علاوة على ذلك في الحالات التي يتم فيها سداد مدفوعات مقابل الخدمات لصالح أطراف ذات صلة من الدول الصديقة يمكن تخفيض معدل الضريبة بنسبة 15% بناءً على اتفاقية الازدواج الضريبي المعمول بها.



ومن الواضح أن التشريع الضريبي الروسي يلغي بشكل جذري الأحكام التي قد تجلب أي فوائد للأجانب من البلدان غير الصديقة. وفي الأرجح أن التحول لن يتوقف عند هذا الحد ففي المستقبل سوف نشهد العديد من التغييرات "الحمائية" الأخرى.



التسهيلات الضريبية في روسيا: قطاع تكنولوجيا المعلومات

في روسيا منذ يناير 2021م تم تفعيل عدد من التسهيلات الضريبية لشركات تكنولوجيا المعلومات. كانت هذه الإجراءات تسمى "المنافرة الضريبية في صناعة تكنولوجيا المعلومات" وكانت تهدف في المقام الأول إلى دعم شركات تطوير البرمجيات.

واعتبرت "المنافرة الضريبية" في البداية نوعاً من التجربة والتي اقتصر على فترة معينة - حتى نهاية عام 2024م. ومع ذلك مع مرور الوقت أصبحت التسهيلات الضريبية لشركات تكنولوجيا المعلومات شائعة جداً ومطلوبة بين ممثلي أعمال تكنولوجيا المعلومات حيث توجد اليوم مناقشات نشطة على مستوى وزارة المالية الروسية ووزارة التنمية الرقمية والاتصالات والإعلام في روسيا حول إمكانية تمديد هذه التدابير.

أصبحت التسهيلات الضريبية مطلوبة ليس فقط بين المطورين المحليين ولكن بين المستثمرين الأجانب المهتمين بتحديد مواقع مراكز تطوير البرمجيات في روسيا أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن المبادرات التشريعية الأخيرة تهدف إلى تشديد شروط تطبيق فوائد تكنولوجيا المعلومات من قبل المستثمرين الأجانب وبالتالي أصبح هذا الموضوع مرة أخرى ذا صلة بالشركات الروسية ذات المشاركة الأجنبية.

اقرأ مقالنا عن الشروط الأساسية لتطبيق التسهيلات الضريبية والتغيرات التشريعية القادمة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

أنواع التسهيلات الضريبية وشروط تطبيقها

في الوقت الحالي يتم توفير تدابير الدعم الضريبي التالية لشركات تكنولوجيا المعلومات:

- معدل الضريبة 0% لضريبة الدخل (الفقرة 1.15 من المادة 284 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية)¹²؛
-
- تعريف واحدة مخفضة لأقساط التأمين بمبلغ 7.6% (الفقرة الفرعية 3 من الفقرة 1، الفقرة 5، 2.2 من المادة 427 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية)؛
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على العمليات حسب: (1) بيع الحقوق الحصرية لبرامج أجهزة الكمبيوتر الإلكترونية وقواعد البيانات المدرجة في سجل البرامج الروسية على أراضي روسيا الاتحادية؛ (2) منح الحق في استخدام مثل هذه البرامج وقواعد البيانات بما في ذلك تحديثاتها ووظائفها الإضافية بما في ذلك توفير الوصول إليها عن بعد عبر "الإنترنت"؛
- تقييد عمليات التدقيق الضريبي في الموقع حتى 03/03/2025م ضمناً؛
- الاستهلاك المتسارع لبعض الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.

¹² يتم تقديم التسهيلات للفترات 2022 - 2024.

لأغراض تطبيق التسهيلات الضريبية يجب استيفاء الشروط التالية في وقت واحد:

- يجب أن تحصل الشركة على الاعتماد الحكومي من الهيئة المعتمدة - وزارة التنمية الرقمية والاتصالات والإعلام في روسيا؛
- يجب أن تكون حصة الدخل من أنشطة تكنولوجيا المعلومات والتي تؤخذ في الاعتبار في إجمالي دخل المنظمة لفترة الإبلاغ (الضريبة) 70% على الأقل

تسهيلات تكنولوجيا المعلومات للشركات الروسية بمشاركة أجنبية

واليوم يتمتع العديد من المستثمرين الأجانب بالاعتماد الحكومي ويطبقون التسهيلات المناسبة. على وجه الخصوص، يتضمن سجل شركات تكنولوجيا المعلومات المعتمدة الشركات التابعة لشركة Huawei (شركة ذات مسؤولية محدودة "تيخ كومباني حواوي") و Samsung (شركة ذات مسؤولية محدودة "مركز أبحاث سامسونج") و SAP SE (شركة ذات مسؤولية محدودة "القسم الروسي لشركة ألمانية SAP")، الخ.

ومع ذلك في المستقبل القريب قد يكون هذا الاحتمال محدودا إلى حد كبير. لا يمكن وصف هذا الحدث بأنه غير متوقع حيث تم الحديث عن التغييرات التشريعية المخطط لها لفترة طويلة. وجرت المناقشة بين المشاركين في السوق وفي حكومة روسيا الاتحادية.

من المقرر إدخال هذا القيد على المستوى التشريعي اعتباراً من 01/08/2025م من خلال وضع معيار إضافي للحصول على الاعتماد الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات - يجب ألا تزيد حصة الأجانب عن 50%. ومن المهم الإشارة إلى أن تطبيق هذا المعيار قد يؤدي إلى استبعاد من (أكثر من 50%) من الشركات الموجودة بالفعل في السجل الشركات ذات المشاركة الأجنبية الغالبة.

وفي الوقت نفسه تم فرض قيود على المشاركة الأجنبية في السابق على الشركات التي تمتلك حقوق البرمجيات والتي خططت لإدراج منتجها البرمجي في سجل البرمجيات الروسية لغرض تطبيق التسهيلات الضريبية. على وجه الخصوص، من أجل إدراج البرنامج في السجل كان مطلوباً أن يكون الحق الحصري في البرنامج مملوفاً لمنظمة روسية دون مشاركة أجنبية سائدة (لا تزيد عن 50%).

عند النظر في القيود المحتملة لا بد من الإشارة إلى عدة لحظات مهمة:

- في الوقت الحالي يتم النظر في هذه المبادرة فقط على المستوى التشريعي ويمكن مراجعتها لاحقاً من حيث خفض نسبة المشاركة الأجنبية.
- إذا تم تبني هذه المبادرة فإن إمكانية الحصول على اعتماد من قبل شركة تكنولوجيا المعلومات بمشاركة أجنبية لا تزال غير مستبعدة تماماً. الشيء الرئيسي هو الامتثال للمعيار - لا ينبغي أن تكون المشاركة الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة (الملكية والسيطرة) سائدة (أقل من 50%).

قائمة المراجعة: كيف يمكن لشركة تكنولوجيا المعلومات الحصول على الاعتماد الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات

لقد قمنا بإعداد قائمة مرجعية قصيرة لمساعدتكم في التحقق مما إذا كانت شركة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بكم تستوفي المعايير الإلزامية للحصول على الاعتماد الحكومي في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

هل تستوفي
المنظمة المتعايير
التالية؟

بداية

المعلومات على شبكة الإنترنت:

ينبغي نشر معلومات حول أنشطة تكنولوجيا المعلومات التي تقوم بها هذه المنظمة (باللغة الروسية) على الموقع الرسمي للمنظمة على "الإنترنت"؛

مز المرفق الشخصي لمصنف عموم روسيا لأنواع الأنشطة الاقتصادية:

يشير المقتطف من سجل الدولة الموحد للكيانات القانونية إلى النوع الرئيسي للنشاط الاقتصادي من القائمة التالية:
26.20.4؛ 26.30.16؛ 46.51.2؛ 47.91.2؛ 58.11؛ 58.13؛ 58.14؛ 58.19؛ 58.21؛ 58.29؛ 59.14؛ 60.10؛ 60.20؛ 62؛ 63.1؛ 63.91؛ 71.20.9؛ 72.11؛ 72.19؛ 73.11؛ 73.12؛ 73.20.1؛ 74.90.9؛ 85.30؛ 85.41؛ 85.42؛ 95.11¹³

الموافقة على الكشف عن الأسرار الضريبية:

قدمت المنظمة إلى هيئة الضرائب موافقة على الكشف عن الأسرار الضريبية لوزارة التنمية الرقمية والاتصالات والإعلام في روسيا؛

مستوى أجور الموظفين¹⁴:

يجب أن يحصل موظفو الشركة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من فترة الإبلاغ (التسوية) الأخيرة على أجور أعلى من المتوسط بالنسبة لروسيا الاتحادية أو للكيان في روسيا الاتحادية؛

الشركة ليست كياناً خاصاً:

المنظمة ليست (1) شركة تزيد مساهمة الدولة فيها عن 50%؛ (2) مؤسسة حكومية أو بلدية؛ (3) بنك، مؤسسة ائتمانية غير مصرفية، مؤسسة مالية غير ائتمانية، مشغل يشغل موقعاً مهماً في شبكة الاتصالات العامة؛ (4) شركة التأمين؛

حصة الدخل من أنشطة تكنولوجيا المعلومات¹⁵:

يجب أن تكون إيرادات الشركة من أنشطة تكنولوجيا المعلومات أكثر من 30% (لغرض الحصول على الاعتماد الحكومي) / 70% (لهدف تطبيق التسهيلات الضريبية لتكنولوجيا المعلومات)؛

ليس لدى الشركة مشاركة أجنبية سائدة: 16

ملكية أو إدارة أو سيطرة على المنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بأكثر من 50% من إجمالي عدد الأصوات المنسوبة إلى أسهم التصويت (الحصص) في رأس المال (الأسهم) المصرح به يتم تنفيذ هذه المنظمة من قبل كيانات قانونية روسية و (أو) أشخاص طبيعيين روس.

عدم وجود دين ضريبي

على الضرائب والرسوم وأقساط التأمين والعقوبات والغرامات التي تزيد عن 3 آلاف روبل؛

عدم وجود سجل جنائي غير منقض أو معلق

للهيئة التنفيذية الوحيدة؛

¹³ إذا اختارت الشركة أحد رموز من مصنف عموم روسيا لأنواع الأنشطة الاقتصادية للنوع الرئيسي للنشاط الاقتصادي - 47.91.2, 46.51.2, 26.30.16, 26.20.4, 58.11, 58.13, 58.14, 58.19, 58.21, 58.29, 59.14, 60.10, 60.20, 91, 71.20.9, 73.11, 73.12, 73.20.1, 74.90.9, 85.30, 85.41, 85.42, 95.11, فلا يمكن توفير الاعتماد الحكومي إلا عندما تنفذ المنظمة أنواعًا إضافية من الأنشطة المطابقة لرموز من مصنف عموم روسيا لأنواع الأنشطة الاقتصادية المنصوص عليه في الفئة 62 و (أو) المجموعة 63.1.

¹⁴ لا ينطبق شرط مبلغ المدفوعات إذا كانت الشركة موجودة لمدة تقل عن ربع السنة أو كانت الشركة هي صاحبة حقوق الطبع والنشر للبرنامج من سجل البرامج الروسية.

¹⁵ يتم أخذ الدخل في الاعتبار للسنة السابقة لتاريخ تقديم الطلب كقاعدة عامة. يتم أخذ دخل العام الحالي في الاعتبار إذا كانت الشركة تأسست في (1) العام الحالي وكان إجمالي الدخل < 1 مليون روبل؛ (2) إجمالي دخل العام الماضي 0 وإجمالي دخل العام الحالي < 1 مليون روبل.

¹⁶ من 1 أغسطس 2025م

الاعتماد غير ممكن



لم يتم استيفاء معيار واحد
أو أكثر

الاعتماد ممكن



يتم استيفاء جميع المعايير
المذكورة أعلاه

تقديم البيانات المالية من قبل الشركة الأجنبية الخاضعة للسيطرة في ظروف العقوبات دليل للعمل

في الآونة الأخيرة غالبًا ما يكون لدى الأشخاص المسيطرين سؤال: كيفية الامتثال لمتطلبات التشريع الضريبي الروسي إذا كانت الولاية القضائية للشركة الأجنبية الخاضعة للسيطرة لا تقدم المستندات المالية بسبب العقوبات المفروضة على روسيا؟

مرجع

- المنظمة الروسية - يؤكد الشخص المسيطر مبلغ الربح (الخسارة) للشركة الأجنبية التي يسيطر عليها من خلال تقديم من بين أمور أخرى البيانات المالية للشركة الأجنبية الخاضعة للسيطرة والتي تم إعدادها وفقًا لقانون اخاص لهذه الشركة من أجل السنة المالية (الفقرة 5 من المادة 25.15 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية).
- إن عدم تقديم المستندات التي تؤكد مبلغ الربح (الخسارة) لشركة أجنبية خاضعة للسيطرة إلى هيئة الضرائب خلال الفترة المحددة يستلزم غرامة من الشخص المسيطر بمبلغ 500 000 روبل روسي. (الفقرة 1.1 من المادة 126 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية).

تنص خطاب دائرة الضرائب الفيدرالية في روسيا الاتحادية رقم 15999-13-4-10/2023 بتاريخ 21/12/2023م على ما يلي:

• إذا لم يكن من الممكن تقديم المستندات المتعلقة بالشركة الأجنبية الخاضعة للسيطرة يحق للشخص المسيطر مع الأخذ في الاعتبار القيود والعقبات المعمول بها فيما يتعلق به أو بشركته الأجنبية الخاضعة للسيطرة أن يقدم إلى عنوان هيئة الضرائب كتاباً مكتوباً بالإيضاحات الموقعة من قبله والتي تعكس معلومات مهمة عن تأثير العوامل بالنسبة للمكلف مما يجعل من الصعب الحصول على المستندات الداعمة كما تحتوي على الالتزام بتقديم هذه المستندات فور استلامها

• إذا كان هناك تعامل مع مسؤول مفوض من شركة أجنبية خاضعة للسيطرة يحق لدفعي الضرائب تقديم خطاب موقع من مسؤول مفوض من شركة أجنبية خاضعة للسيطرة يعكس معلومات حول استحالة تقديم المستندات الأولية وغياب:

- القيام بالأنشطة المالية والاقتصادية؛

- الحسابات الجارية السارية خلال الفترة المحددة؛

- التدفقات النقدية على الحسابات المفتوحة.

• الظروف التي أشار إليها دافع الضرائب والتي نشأت لأسباب خارجة عن إرادته والتي تعيق استلام المستندات الداعمة فيما يتعلق بالشركة الأجنبية الخاضعة للسيطرة يجوز قبولها من قبل هيئة الضرائب على أنها تستبعد ذنب الشخص في ارتكاب المخالفة الضريبية المنصوص عليها في الفقرة 1.1 من المادة 126 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية. يتم تحديد قائمة الظروف التي تستثنى ذنب الشخص بموجب المادة 111 من قانون الضرائب في روسيا الاتحادية وهي مفتوحة. وبالتالي يحق لهيئة الضرائب التي تنظر في القضية تحديد الظروف الأخرى التي يمكن الاعتراف بها على أنها تستبعد ذنب الشخص في ارتكاب جريمة ضريبية.

وفقاً لخطاب وزارة المالية في روسيا الاتحادية رقم 03-12-11/2/126754 بتاريخ 27/12/2023م تسمح تشريعات معظم الدول الأجنبية بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إذا كان قانون الخاص لشركة أجنبية خاضعة لسيطرة معتمداً بشكل مناسب فإن البيانات المالية للشركة الأجنبية الخاضعة للسيطرة المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن اعتبارها معدة وفقاً لقانونها الخاص.

وبالتالي في حالة عدم وجود بيانات مالية لشركة أجنبية خاضعة للسيطرة بموجب قانون الخاص بها فمن الضروري (1) التأكد من أنه ليس من الممكن تقديم بيانات مالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك (2) التأكد من أن لا توجد مستندات أخرى تؤكد دخل (خسارة) هذه الشركة للسنة المالية. في حالة عدم وجود المستندات المذكورة أعلاه من الضروري إعداد توضيحات كتابية لهيئة الضرائب حول أسباب استحالة تقديم البيانات المالية (نيابة عن مسؤول في الشركة الأجنبية الخاضعة للسيطرة أو عن الشخص المسيطر).

إعلان العدد القادم

وفي العدد القادم سناول مراجعة موضوع التسهيلات الضريبية في روسيا للمستثمرين الأجانب والحديث عن مدى أهمية البند الضريبي (tax gross-up) في سياق إيقاف تنفيذ الاتفاقيات الضريبية الدولية بين روسيا والدول غير الصديقة وكذلك في قسم "الممارسة الضريبية" سنتحدث عن تعريف المحاكم العليا في روسيا الاتحادية والتي غيرت النهج المتبع في مفهوم الحق الفعلي في الدخل.

إخلاء المسؤولية: يتخذ مركز التنسيق الوطني للتعاون التجاري الدولي خطوات معقولة لضمان دقة محتويات هذا الملخص وتحديثها.

وفي الوقت نفسه، لا يتحمل مركز التنسيق الوطني المسؤولية عن تصرفات الأشخاص أو المنظمات التي يتم تنفيذها بشكل مباشر أو بطريقة أخرى على أساس المعلومات المنشورة في هذا الملخص.

يتم توفير محتوى الملخص على أساس "كما هو" ولا يقدم مركز التنسيق الوطني أي تعهدات أو ضمانات من أي نوع فيما يتعلق بالملخص أو محتوياته بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر توقيتها وأهميتها ودقتها واكتمالها الموثوقية أو التوفر أو الملاءمة لأي غرض معين وأن الملخص ومحتوياته لا تنتهك حقوق الأطراف الثالثة.

ينكر مركز التنسيق الوطني أي تعهدات أو ضمانات قد تكون ضمنية بخلاف ذلك ويتصل من المسؤولية فيما يتعلق بالملخص ومحتوياته واستخدامه إلى أقصى حد ممكن بموجب القانون المعمول به.

معلومات عنا

يقدم مركز التنسيق الوطني للتعاون التجاري الدولي خدمات شاملة لدعم أنشطة الشركات الأجنبية في السوق الروسية. على وجه الخصوص فإنه يضمن الحد من المخاطر للمستثمرين الأجانب والمصنعين والموردين وحماية مصالح الأطراف والتحقق من الأطراف المقابلة والضمانات وإدارة العمليات.

ولهذه الأهداف يعمل مركز تكييف الأعمال ضمن مركز التنسيق الوطني. الشريك الضريبي لمركز تكييف الأعمال هو شركة Tax Compliance وهي إحدى مكاتب المحاماة الرائدة في مجال المنازعات الضريبية والاستشارات وفقاً للتصنيفات الروسية والدولية: World Tax، برافو (حق) 300-، Best Lawyers، كوميرسانت، Forbes.

خدمات مركز تكييف الأعمال:

- التخطيط والدعم القانوني والضريبي؛
- الشهادة والفحص والتفتيش والتقييم؛
- تسجيل وثائق التصاريح؛
- الدعم الإقليمي؛
- أبحاث الصناعة؛
- الاستشارات الاستثمارية، هيكله المعاملات؛
- الموارد البشرية، توظيف وتدريب الموظفين، تشريعات العمل؛
- التسويات المالية، التسويات النقدية، المدفوعات عبر الحدود؛
- تسوية المنازعات، الوساطة، التحكيم الإجباري، إجراءات الإفلاس.

للأسئلة المتعلقة بدعم الشركات الأجنبية في روسيا يرجى
الاتصال بـ:

الهاتف: +7 (945) 990 2518
البريد الإلكتروني: info@aprcenter.ru

الفريق



بافيل كوزنتسوف

نائب رئيس مركز التنسيق الوطني،
نائب مدير معهد الصين وآسيا الحديثة
التابع للأكاديمية الروسية للعلوم



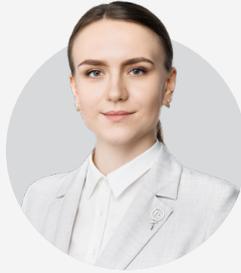
ميخائيل بيجونوف

الشريك الإداري في Tax Compliance



سيرجي إيفانوف

مستشار الضرائب في Tax Compliance



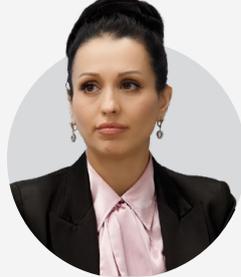
أناستاسيا أرجانوفا

مستشار الضرائب في Tax Compliance



إيفان سانشينكو

مساعد قانوني في Tax Compliance



أنا إيليفيرينكو

مدير مشروع مركز التنسيق الوطني

الضرائب على الشركات الأجنبية في روسيا ملخص شهري



NATIONAL COORDINATING CENTER FOR
INTERNATIONAL BUSINESS COOPERATION

TAX COMPLIANCE

معلومات الاتصال

عنوان: رمز البريد 109147، مدينة موسكو، شارع تاغانسكايا، مبنى 3

هاتف: +7 (495) 18 25 990

البريد الإلكتروني: info@aprcenter.ru

موقع الويب: www.aprcenter.ru

t.me/nccenter